

الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر - 31 ديسمبر 2022

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/356/2015) الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2015 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) وإلحاقاً بالتعليمات الحالية للسيولة.

والهدف الأساسي لهذا المعيار هو الاحتفاظ بمصادر تمويل طويلة الأجل وأكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول والحد من اعتماد البنوك على مصادر تمويل قصيرة الأجل أقل استقراراً.

وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/رب/أ/454/2020 الصادر في 2 أبريل 2020، والتعميم رقم 2/رب/رب/أ/484/2021 الصادر في 22 يونيو 2021، تم تعديل الحد الأدنى الرقابي لمعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80% بسبب الجائحة. ووفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/رب/أ/488/2021 الصادر في 11 أكتوبر 2021، تم زيادة الحد الأدنى الرقابي لمعيار صافي التمويل المستقر بشكل تدريجي من 80% إلى 90% اعتباراً من 1 يناير 2022 ومن 90% إلى 100% اعتباراً من 1 يناير 2023.

تعريف:

يعرّف معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF) إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF).

ويعرّف التمويل المستقر المتاح (ASF) على أنه الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها لفترة تمتد لسنة واحدة.

ويعرّف التمويل المستقر المطلوب (RSF) على أنه ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة. ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية لمختلف الأصول لدى البنك وكذلك الانكشافات خارج الميزانية.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام الخاص بعملية إدارة السيولة لمبادئ الحوكمة وإرشادات سياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقدم لمحة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة. وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

تهدف استراتيجية البنك إلى الإبقاء على محفظة تمويل متنوعة ومستقرة مع التركيز على زيادة الودائع طويلة الأجل من عملاء التجزئة، مع الاستمرار في توسيع وتنويع قاعدة أكبر من المودعين لاستيفاء متطلبات تمويل الأصول طويلة الأجل، وبالتالي الاحتفاظ بنسبة جيدة وسليمة من معيار صافي التمويل المستقر .

علاوة على وجود علاقات جيدة مع مجموعة متنوعة من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية التي توفر تمويل طويل الأجل، فقد تمكن البنك أيضاً من الحصول على تمويل طويل الأجل من أسواق الدين من خلال قيامه في شهر يونيو 2021 بإصدار سندات مساندة من الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة 50 مليون د.ك مدتها 10 سنوات، بالإضافة إلى قيام البنك بأخذ قروض متوسطة الأجل من بنوك أخرى، مما يؤكد قدرة البنك على الحصول على تمويل طويل الأجل، إن استدعى الأمر .

هذا، وتقوم لجنة الأصول والخصوم بشكل منتظم بمراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية وظروف السوق لتقديم الإرشادات المناسبة حول إدارة السيولة.

تحليل النتائج والعوامل الأساسية:

بلغ التمويل المستقر المتاح لدى البنك 4.8 مليار د.ك كما في 31 ديسمبر 2022 وبلغ التمويل المستقر المطلوب 4.4 مليار د.ك، وبلغت نسبة معيار صافي التمويل المستقر 108.29%.

ويتألف التمويل المستقر المتاح بشكل أساسي من رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ومن ودائع عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ودائع الشركات والبنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن التزامات أخرى، وذلك بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر المتاح. وقد ساهمت الودائع من عملاء التجزئة (بما في ذلك ودائع المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وودائع الشركات، ورأس المال بالنسب 40.61% و 35.34% و 17.93% على التوالي من إجمالي مبلغ التمويل المستقر المتاح بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر .

ويتألف التمويل المستقر المطلوب بشكل أساسي من قروض الشركات وعملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الاستثمارات والبنود خارج الميزانية العمومية بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر المطلوب. وبلغت نسبة القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، وللمؤسسات المالية 80.01% و 10.58% على التوالي من إجمالي مبلغ التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر .

معايير صافي التمويل المستقر للبنوك التقليدية					
جدول رقم 4: نموذج الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر خلال الفترة المنتهية في 31/12/2022					
					بنك الخليج
القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية					
فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة واحدة أو أكثر	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر	م.م. البيان
التمويل المستقر المتاح:					
855,131	-	-	-	855,131	1 رأس المال:
855,131	-	-	-	855,131	2 رأس المال الرقابي
-	-	-	-	-	3 أدوات رأس المال الأخرى
1,936,387	8,219	173,037	1,969,372	-	4 ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:
-	-	-	-	-	5 المستقرة
1,936,387	8,219	173,037	1,969,372	-	6 الأقل استقراراً
1,684,990	445,454	606,576	2,752,367	-	7 ودائع من غير عملاء التجزئة:
22,356	-	-	44,711	-	8 الودائع التشغيلية
1,662,633	445,454	606,576	2,707,656	-	9 الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة
291,880	291,880	5,981	26,775	-	10 الالتزامات الأخرى:
-	-	-	-	-	11 صافي المشتقات على جانب الالتزامات
291,880	291,880	5,981	26,775	-	12 الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة
4,768,388	745,553	785,594	4,748,514	855,131	13 إجمالي التمويل المستقر المتاح
التمويل المستقر المطلوب:					
22,168	-	-	-	852,341	14 مجموع الأصول السائلة عالية الجودة
-	-	-	-	-	15 الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية
16 القروض المنتظمة والأوراق المالية:					
-	-	-	-	-	17 القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول
466,063	316,067	96,798	677,310	-	18 القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية
3,523,334	3,200,731	543,785	1,144,326	-	19 القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:
134,363	206,713	-	-	-	20 التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل 3
-	-	-	-	-	21 القروض السكنية المنتظمة، منها:
-	-	-	-	-	22 التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال - بازل 3
19,023	22,380	-	-	-	23 الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات
24 الأصول الأخرى:					
-	-	-	-	-	25 السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب
-	-	-	-	-	26 الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي
5	-	-	-	5	27 صافي المشتقات على جانب الأصول
10	-	-	-	10	28 20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة
239,262	185,240	15,711	25,662	33,336	29 الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة
133,674	33,323	-	2,640,164	-	30 البنود خارج الميزانية
4,403,538	3,757,741	656,294	4,487,462	885,692	31 إجمالي التمويل المستقر المطلوب
108.29%					32 معيار صافي التمويل المستقر (%)